

## محاضرة عبد الرحمن سيد في مهرجان ارتريا الـ 23 ، فرانكفورت - ألمانيا التاسع من أغسطس 2008

### اقامة نظام الحكم الاتحادي في اريتريا

من دواعي سرور وشرف عظيم بان أشارك في الاحتفالات بتأسيس حزبكم الجديد - حزب الشعب الإرتري - كما أتشرف بمشاركتي في الاحتفالات السنوية للمهرجان الإرتري في فرانكفورت بألمانيا.

واسمحوا لي أيضا ان اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحنكة السياسية والمرونة التي أظهرها المجلس الثوري في تحويل نفسه ليس فقط لحزب الشعب الأريتري، ولكن أيضا في تنقيح وتحديث نظامه السياسي والبرامج والقرارات التي اتخذها لمعالجة قضايا وطنية وفق اولوياتها والعمل بشكل مشترك مع الجماعات والأفراد الذين يشاركون حزب الشعب الآراء والأفكار.



وفيما يتعلق بمسألة "الحكم الاتحادي في اريتريا"، اهتمامنا ينبع من اعتباره مفتاح العدالة والسلام والتنمية. مع تحليل دقيق للمشاكل المتعلقة بالقارة الأفريقية بصفة عامة والأمة الإريتريه، على وجه الخصوص يمكننا ان نخلص الى ان المشكل الرئيسي هو عدم وجود نظام حكم عادل ومنصف ولذلك، من الانصاف أن نقول إن البؤس الذي تعاني منه الشعوب الأفريقية يرجع أساسا إلى عدم وجود نظام حكم منصف وراشد. فمن المعروف أن القارة الإفريقية بصفة عامة والأمة الإريتريه على وجه الخصوص، لديهم ما يكفي من الموارد الطبيعية والبشرية للنهوض بشعوبهم، الا ان الفساد وغياب التمثيل والعدل يحول دون الاستفادة من هذه الموارد. والحكم الراشد يتحقق عن طريق قيام نظام حكم ديمقراطي عادل ومنصف تتمثل فيه كل مكونات المجتمع المتنوعة ثقافيا وعرقيا.

الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد كوفي أنان في خطابه امام منتدى شؤون الحكم الإفريقي الذي عقد في أديس أبابا، في 11 يوليو 1997م قال "إن الحكم الرشيد يعزز أكثر السمات البارزة لمجتمع حر ومزدهر في العدالة الاجتماعية والشفافية والمسائلة في إدارة الشؤون العامة".

وباعتبار أن إرتريا دولة متعددة الثقافات والأعراق فان أهمية التمثيل العادل والمنصف للحكم لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، في الواقع فانه من المنطقي أن نقول، إن كل بقاء



يتمثل فيه الجميع، إلا أن هذه الجهود ينبغي أن تكون مصانة دستوريا لتكون فعالة ومستدامة. ومن أجل هذا السبب، فإن العمل من أجل قيام نظام وطني ودستوري ينبغي أن يبدأ اليوم قبل غد ليسير جنباً إلى جنب مع الكفاح المستمر لأحداث تغيير سياسي في أريتريا.

وبالإضافة إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان فإن دستور عام 1952 يمنح حقوق خاصة لمختلف الفئات في أريتريا (الفصل الخامس)، في اعتراف واضح لمكونات المجتمع والتنوع الثقافي. المادة 36 من الدستور أعطت لمواطني الاتحاد الفيدرالي (اثيوبيا و اريتريا)، بما فيهم الرعايا الاجانب، "الحق في احترام عاداتهم وتشريعاتهم وأعرافهم التي تحكم الأحوال الشخصية والأهلية، بالإضافة إلى قانون الأسرة وقانون الميراث". وللسبب نفسه، أقرت المادة 37 حقوق الملكية وحق القبائل في ادارة املاكهم من الأرض وفق أعرافهم وقوانينهم الأهلية. وفيما يتعلق بالتنوع اللغوي فالمادة 38 من دستور عام 1952 تعتبر نهج متقدم في معالجة التعدد اللغوي في التاريخ السياسي الأريتري الحديث إذ أن المادة أقرت العربية والتغرينيه بوصفهما لغات رسمية، ومنحت ما تبقى من لغات أريتريا أيضاً الحق في "أن تستخدم في التعامل مع السلطات العامة، وكذلك لأغراض تعليمية أو دينية أو لجميع أشكال التعبير عن الأفكار".



المادة 69 - المادة الفرعية 3 تطالب - رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) في أريتريا باختيار أمناء الإدارات التنفيذية والوزراء على نحو يكفل بقدر الامكان وجود تمثيل عادل في مجلس الوزراء لمكونات المجتمع الرئيسية ومختلف المناطق الجغرافية.

وثمة جانب هام آخر من الدستور هو شكل من أشكال الحكم اللامركزي. المادة 39 من دستور 1952 تناولت حق الحكم الذاتي للمجتمعات المحلية، في اشارة الى القبائل والمجموعات الاثنية وحقها في ادارة مناطقها المحلية على النحو التالي: --

1. يعترف الدستور بوجود المجتمعات المحلية.

2. البلديات تمنح حق ادارة شؤونها الخاصة.

3. الموظفين والمسؤولين عن ادارة المجتمعات القبلية والقرى، يتم اختيارهم وانتخابهم من تلك المجتمعات المحلية.

4. شروط تطبيق الاحكام السابقة يحددها القانون.

وهكذا فإن فقرات دستور عام 1952 تحتوي على مواد مهمة هي حق شرعي للشعب

الارتري. المناقشة التي سبقت صياغة الدستور كانت حرة وعادلة أيضا ومثلت وجهات نظر مختلفة من الاحزاب السياسية الاريتريه (على عكس ما جرى عند صياغة وقرار دستور "ههدف").

أني أعتقد ان هذه التقاليد ينبغي أن تبقى ويجب البناء عليها.

التمثيل بدون الديمقراطية وسيادة القانون والحرية لا يمكن ابدأ ان يتحقق. ونحن لا نتكلم هنا عن التمثيل الصوري الذي تقوم به الأطراف أو القيادات بجلب وتعيين بعض الأتباع من مختلف الجماعات الدينية أو العرقية لتدعي انها ممثلة لكل لاريتريين بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية. نحن في حاجة الى التعرف على والعمل من اجل تمثيل ضمن اطار الحريات والديمقراطية الدستورية التي تكفل حرية إرادة الشعب بالمعنى الكامل وفق الاحترام والحماية الدستورية. هذه التطلعات يمكن أن تتحقق، إذا اعتمدنا على ايجابيات ماضينا من التقاليد الاجتماعية والثقافية والسياسية عن طريق ايجاد تمثيل يفضي إلى الحكم الدستوري الذي يتماشى مع الواقع الارتري. و لهذه الغاية اقترح ما يلي: --

1. ليس هناك شك في ان الانتقال من الحكم الاستبدادي الى الديمقراطية لن يحصل بين ليلة وضحاها، ولكن يتعين تضافر جهود جميع الاريتريين والعمل سويا بانسجام. هذا الجهد المشترك هو الذي يمكن ان يجبر نظام "الههدف" لان يبحث عن تسوية تؤدي فورا إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية. انني اتفهم ان البعض يرى استحالة تراجع "الههدف"، وحتى وقت قريب كنت احد الذين يتبنون مثل هذا الرأي. ولكن واقع معسكر المعارضة، فضلا عن الامال التي أثارها استمرار هروب مسؤولي وانصار "الههدف" يحتم علينا قراءة المؤشرات بعناية وموضوعية عند رسم استراتيجيات التغيير نحو اقامة نظام سياسي ديمقراطي وعادل. وعليه فمن الممكن ان نضع الضغوط على "الههدف" للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض، وهذا ممكن متى امتلكت قوى المعارضة أدوات "المد والجزر" الفعالة. دعونا لا ننسى أن أحد الأسباب التي تجعل نظام "الههدف" قادرا على الاستمرار في منتهى القسوة والبشاعة هو عدم وجود قوى معارضة فعالة لها وزن جماهيري صلب.

2. ارتريا ما بعد الدكتاتورية ستكون بحاجة الى اعتماد الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy) المرتكزة على النظام البرلماني الديمقراطي. وهذا يعني التأكيد على المشاركة الفعالة لكل المكونات الاجتماعية والثقافية الارترية في القرار السياسي الوطني. ومن المستحسن دائما اعتماد "التوافق" بشأن القرارات الهامة ذات الاهمية الوطنية وعلى القرارات التي قد يكون لها آثار بالغة على مجموعة اثنيه معينة، أو إقليميه، أو ثقافية أو طائفية.

3. على الدستور وقوانين البلد المنشودين تعزيز العدل والمساواة بين جميع المواطنين بما فيهم المجتمعات الأهلية. وهذا يعني أن مسؤولي الحكومة الاريتريه واجهزة الخدمة المدنية، بما في ذلك مختلف صفوف الجيش ومؤسسات أنفاذ القوانين ينبغي أن تعكس تنوع المجتمع. وعلينا ان نلتفت الى تلك الحجج عديمة الفائدة التي يستخدمها البعض للاستحواز واحتكار مصادر الثروة والسلطة من خلال الادعاء ان هذه الجماعة اقل تعليما ومهارة من تلك لتبرير الهيمنة غير العادلة للموارد الاقتصادية والتعليمية وفرص العمل من جانب مجموعة و اخرى. الضمانات الدستورية لتكافؤ الفرص في كل جانب من جوانب الحياة وسبل العيش في جوهرها ينبغي ان تؤدي الى جعل المشروعات والجهود الرامية إلى معالجة الاختلالات بين الاريتريين والى تحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة في البلد.

4. من اجل حماية حقوق الأقليات فإنه سيكون من الضروري السماح لنمو المجتمع المدني والمجموعات التي تعزز الدفاع عن حقوق ثقافية معينة او الفئات الاجتماعية. عدم تشجيع مثل هذه المبادرات تحت أي ذريعة لن يؤدي الا الى المزيد من التهميش وكذلك يؤدي إلى دفع الفئات المتضررة على استخدام وسائل نضالية غير بناءة من اجل صياغه واعادة حقوقها. المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما فيها الاتحادات والنقابات، هي جزء هام من الحكم الديمقراطي، ولهذا السبب ينبغي ان تكون هناك قوانين وطنية ومحلية توجه وتحمي أداء ونمو مجتمع حر وديمقراطي.

5. وقد يكون من المفيد ايضا تقسيم المجلس التشريعي / البرلمان في اريتريا الديمقراطية الى مجلسين. الأول يكون لجميع الأحزاب والأفراد المنتخبين، في حين ان المجلس التشريعي الثاني يكون محفوظ لرجال الدين، وشيوخ القبائل، ولزوي الخبرات المفيدة ورجالات الدولة وممثلات للمرأة. وعندئذ يعمل المجلسين التشريعيين معا تحت قوانين واضحة تحول دون استئثار فئة لقوانين الدولة على حساب الفئات الاخرى.

6. مع ضمان وجود صرامة وانفاذ قوانين لحماية حقوق جميع الاريتريين والتأكيد على تمثيل عادل لكل مكونات المجتمع في الحكومات الوطنية والاقليمية، سيكون على نفس القدر من الأهمية دعم اللامركزية وتقرير المصير وحق الحكم الذاتي منصوص عليه في الدستور الوطني ومصان به.

7. اللغة عامل هام من عوامل الهوية والثقافة. واعتقد سيكون من الانصاف والعدل اقرار دستور اريتريا الديمقراطية مساواة جميع لغات اريتريا التسع كلغات وطنية ورسمية. إنني أدرك أن مشروع مساواة اللغات استغل من قبل الجبهة الشعبية لتهميش اللغة العربية واللغات الأخرى لصالح تكريس هيمنة "التجرنية". بيد ان تعسف الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا /الهدف في الإساءة لمصطلح "المساواة بين جميع اللغات" لا ينبغي ان يمنعا من تقييم وتوضيح هذه المسألة من وجهة نظر ديمقراطية ووفق مبادئي حقوق الإنسان. اعتقد ان من الانصاف وتمشيا مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ليس فقط في الاقرار بالتنوع الثقافي والسياسي فحسب، بل ايضا دعم هذه الحقوق المشروعة في الدستور من خلال عدم تفضيل لغة واحدة على حساب اللغات الأخرى. وهذا من شأنه ان يعطي لجميع المواطنين الشعور بالانتماء الذي يستحقونه من أجل بناء الثقة والاحترام المتبادلين. وفي المدى البعيد قد ينتهي بنا الامر الى استخدام لغة او لغتين بشرط ان نبدأ على الطريق الصحيح من احترام "التنوع" في هذا السبيل.

ومن ناحية اخرى، ماذا يعني اعتماد لغتين رسميتين في الدستور؟ هو يعني، على سبيل المثال، ان انسان الكوناما هو كوناما ضمن مجموعته الاثنية، ولكن بمجرد وصوله الى البرلمان الاريتري او المركز للمشاركة على مستوى الوطن فيتوجب عليه تعلم اللغة العربية او التقرنية من اجل المشاركة في السياسة الوطنية الاريترية. اعتقد أن إنسان الكوناما هو مواطن كامل في المستويين الاثني والوطني وان يحفظ له حقه في استخدام لغته في كل مستويات الوطن الذي هو مكون اساسي من مكوناته وهويته. ويجب ان يكون هذا المبدأ هو الموجه لمفهوم "الوحدة في ظل التنوع". لا اعتقد انه من الانصاف ان يفرق الدستور بين اللغات الاريتريه بوطنية ومحلية. فبدلا من ذلك، الأفضل تبني دستور اريتريا المستقبل الاقرار بان جميع اللغات الارترية التسعة هي لغات وطنية ورسمية على قدم المساواة. هذا الاقرار لا يمنع من الاتفاق والتوافق حول لغة او لغتين لأغراض عملية وتقنية، وقد نضطر إلى استخدام

لغة واحدة، او عدد قليل من اللغات، ولكن دون المساس بمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور. هذا المبدأ من شأنه تشجيع الناس على التقدم نحو اعتماد لغة ثانية وثالثة بحرية. وهنا، فإن استخدام لغة مشتركة يمكن ان يصبح بالتراضي بدلا من اجبار الناس على استخدام لغات الفينات الاخرى من خلال الدستور.

واخيرا، نحن مدعوون لصقل كفاحنا ضد الاستبداد والطغيان بروى واضحة نحو مستقبل أفضل بتضافر القوى الشعبية وقوى التغيير مجتمعة. وفي حين انه من المفيد وجود مظلة للتنظيمات مثل التحالف الديمقراطي الارتري، الا ان هنالك حاجة ماسة لوجود تنظيمات جادة وقوية لدفع العمل الجماعي الى الامام. مع أخذ هذا في الاعتبار، انني احبي جهود جبهة التحرير الارترية – المجلس الثوري سابقا وحزب الشعب الإرتري حاليا الرامية إلى تقوية امكاناتهم التنظيمية من خلال مراجعة البرامج السياسية وتعزيز الوحدة والعمل المشترك مع من يشاطرونهم الراي والهدف من تنظيمات و أفراد. وأتمنى لكم صادقا كل النجاح في مسعاكم.

فاليعم السلام والعدل في وطننا ارتريا!

اشكركم على حسن الاستماع

عبدالرحمن سيد

Bohashem@arkokabay.com